

تمثل عملية اختيار موضوع البحث العلمي في العلوم القانونية خطوة حيوية تؤثر بشكل مباشر على ذاتية وقيمة البحث، حيث تتوقف جودة واستدامة العمل على مدى دقة واستيفاء العوامل المؤثرة. مما يدعم التطوير المستمر ويسهم في إيجاد حلول عملية تواكب التحديات المجتمعية. لا يغفل الأمر أن ملاءمة الموضوع لقدرات الباحث العلمية ومهاراته، توفر المصادر والأدلة القانونية الدقيقة، بالإضافة إلى الالتزام بالأخلاقيات البحثية، كما أن قابلية القياس والتحليل العلمي وسهولة المراجعة تضمن تحديث وتطوير المستويات البحثية، فيما يساهم توافق الموضوع مع أولويات التطوير القانوني والعدالة الاجتماعية في جعل النتائج أكثر تأثيراً وملاءمة للسياق المجتمعي. مما يعكس أهمية اختيار الموضوع في إرساء مسارات علمية قانونية فعالة ومستدامة.